

# التعاونيات ودورها في دعم القطاع الزراعي الأردني





# الفهرس

٤	مقدمة
٥	تاريخ التعاونيات في الأردن
٦	الإطار القانوني للجمعيات التعاونية
٩	الطبيعة القانونية للمؤسسة التعاونية الأردنية والمهام المسندة إليها
١١	رؤية التحديث الاقتصادي ودعم قطاع الزراعة في الأردن
١٢	الاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية الأردنية للأعوام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)
١٣	الجمعيات التعاونية الزراعية
١٣	دور التعاونيات في دعم القطاع الزراعي
١٥	دور التعاونيات الزراعية في دعم الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية
١٥	دور التعاونيات في الحد من التغير المناخي
١٦	التحديات التي تواجه قطاع التعاونيات الزراعية في الأردن
١٧	البدائل والحلول
١٩	خاتمة

يعدّ القطاع الزراعيّ إحدى الركائز الأساسيّة للاقتصاد الأردنيّ، حيث يسهم في تحقيق الأمن الغذائيّ، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة، مع ذلك، يواجه هذا القطاع العديد من التحدّيات، مثل شحّ الموارد المائيّة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف التسويق الزراعيّ، في ظلّ هذه التحدّيات، تبرز التعاونيّات الزراعيّة أداة فعّالة لدعم القطاع الزراعيّ وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات. تعتبر التعاونيّات نموذجًا ناجحًا للتعاون بين المزارعين لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تحسين الإنتاجيّة وزيادة الدخل.

والتعاونيّات الزراعيّة هي منظمات اقتصاديّة واجتماعيّة تقوم على مبدأ العمل الجماعيّ، حيث يتعاون الأعضاء لتحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالحهم جميعًا. تقوم هذه التعاونيّات بتقديم خدمات متعدّدة لأعضائها، مثل توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، تسويق المنتجات الزراعيّة، وتقديم الدعم الفنيّ والإرشاديّ لتحسين الإنتاجيّة.

تشكّل التعاونيّات الزراعيّة ركيزة أساسيّة لدعم القطاع الزراعيّ الأردنيّ وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تعزيز الإنتاجيّة، تحسين التسويق، وتخفيف الأعباء الماليّة، يمكن لهذه التعاونيّات أن تسهم في مواجهة التحدّيات التي تعترض هذا القطاع الحيويّ. ومع توفير الدعم المناسب ومعالجة التحدّيات التي تواجهها، يمكن للتعاونيّات أن تصبح أداة فعّالة لتحقيق الأمن الغذائيّ وتعزيز الاقتصاد الوطنيّ في الأردنّ.

## تاريخ التعاونيات في الأردن

تعدّ الحركة التعاونية في الأردن جزءًا مهمًا من تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. بدأت هذه الحركة رسميًا في عام ١٩٥٢ مع صدور أوّل قانون تعاوني أردني، رغم وجود محاولات سابقة خلال فترة الانتداب البريطاني. ركّزت التعاونيات في البداية على دعم المزارعين من خلال إنشاء جمعيات اتّصالية ريفية وجمعيات ادّخار، بهدف حمايتهم من استغلال المقرضين والوسطاء.

شهدت الحركة التعاونية الأردنية تطوّرًا ملحوظًا في السنوات الأولى من تأسيسها في عام ١٩٥٩، تمّ إنشاء الائتلاف التعاوني المركزي الأردني (ICC) لتقديم خدمات أساسية للمزارعين بأسعار معقولة، مثل القروض والبذور والأسمدة والمبيدات. بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٦، أنشئت مؤسسات رئيسية لتعزيز الحركة التعاونية، بما في ذلك المعهد التعاوني عام ١٩٦٣ واتّحاد مراقبة الحسابات عام ١٩٦٤ واتّحاد تصنيع وتسويق الزيتون عام ١٩٦٦.

في تلك الفترة، كانت الحركة التعاونية تتمتع بالاستقلالية والسيطرة الكاملة من قبل أعضائها، بينما اقتصر دور الحكومة على تسجيل الجمعيات من خلال إدارة التعاونيات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ونتيجة لذلك، شهدت الحركة نموًا كبيرًا، حيث ارتفع عدد الجمعيات من ٤٢ جمعية تضم ٢,٠٠٠ عضو في عام ١٩٥٢ إلى ٧١٦ جمعية تضم ٤٣,٤٦١ عضوًا بحلول عام ١٩٦٧، ورغم النمو السريع في عدد الجمعيات والأعضاء خلال الستينيات، إلّا أنّ حرب ١٩٦٧ شكّلت نقطة تحوّل كبيرة أثّرت سلبيًا على الحركة التعاونية، خاصّة مع توقّف العديد من الجمعيات عن العمل. استجابة لهذه التحدّيات، صدر قانون تعاوني جديد عام ١٩٦٨ مما أدّى إلى إعادة هيكلة القطاع من خلال إنشاء المنظمة التعاونية الأردنية والبنك التعاوني الأردني، ممّا ساعد على استعادة زخم الحركة تدريجيًا خلال السبعينيات والثمانينيات، وارتفع عدد الجمعيات من ١٩٧ جمعية تضم ٩,٣٠٥ أعضاء إلى ٤٢٣ جمعية تضم ٤٦,٥٧٢ عضوًا.

على الرغم من الجهود المبذولة لاستعادة الزخم، واجهت الحركة التعاونية أزمة مالية حادّة في أواخر الثمانينيات، ممّا دفع الحكومة إلى حلّ المنظمة التعاونية عام ١٩٨٨ واستبدالها بالمؤسسة التعاونية الأردنية، عام ١٩٩٧ بعد المصادقة على قانون التعاون رقم ١٨ الذي أنشئت بموجبه المؤسسة بديل يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع. مع ذلك، لم تتمكّن المؤسسة الجديدة من تحقيق أهدافها؛ بسبب استمرار ارتفاع المديونية، ما أدّى إلى تجميد أعمال المؤسسة لفترة طويلة.

في عام ٢٠١٣، شهد القطاع التعاوني في الأردن نقطة تحوّل جديدة، حيث اتّخذت خطوات جادّة لإعادة إحياء هذا القطاع ودعمه من خلال المؤسسة التعاونية الأردنية. وقد ركّزت الجهود على معالجة المشاكل السابقة وتعزيز دور التعاونيات في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وحول واقع القطاع التعاوني بالاستناد إلى مؤشرات رقميّة لعام ٢٠٢٣، فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الأردن ١٤٧٧ جمعية تعاونية، منها ٣٤٨ تعاونية زراعية تشكل نسبة ٢٤٪ من إجمالي الجمعيات، بينما تمثل الجمعيات متعدّدة الأغراض النسبة الأكبر بمعدّل ٥١٪، والجمعيات الإسكانية تمثل ١١٪. أمّا الجمعيات النسائية، فتشكل نسبة ٥٪ من إجمالي وعدد أعضائهنّ ٣٥٥٠ سيّدة، كما أوضحت البيانات وجود ضعف في نسب انتساب الأعضاء في بعض أنواع الجمعيات التعاونية، مثل جمعيات التوفير، والجمعيات السياحية، وجمعيات النقل، والثقافية، والاستهلاكية، ممّا يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الوعي بأهميّة هذه الجمعيات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة<sup>٢</sup>.

## الإطار القانوني للجمعيات التعاونية

يقصد بالجمعية التعاونية بأئها مجموعة من الأفراد الذين يتشاركون في القيم والمبادئ المشتركة بهدف تشكيل مؤسّسة ذات ملكية جماعية تدار على نحو مشترك بينهم. تهدف هذه الجمعيات إلى تقديم الخدمات لأعضائها مقابل مساهماتهم المالية أو الجهود التي يبذلونها. ويعتبر الحق في تأسيس الجمعيات التعاونية والانضمام إليها أحد أشكال التجمّع السلمي الذي يكفله الدستور الأردني. فقد نصّت المادة (١/١٦) من الدستور على أنّ للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، بشرط أن تكون أهدافها مشروعة ووسائلها سلمية ومتوافقة مع أحكام الدستور. تعكس هذه المادة التزام الدولة بضمان حرّية التنظيم والتعبير بما ينسجم مع المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون<sup>٣</sup>.

ووفقًا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٣ بشأن تعزيز التعاونيات وبيان الجمعية العامة للتحالف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية (١٩٩٥)، فإنّ التعاونية هي جمعية مستقلة تتكوّن من مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون طوعًا بهدف تلبية احتياجاتهم وتطلّعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. يتمّ ذلك من خلال إنشاء كيان مملوك بشكل جماعي ومدار بطريقة ديمقراطية. بناء على ذلك، تعتبر التعاونية نموذجًا يجمع بين مفهوم المنشأة الاقتصادية وهيكل العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

أمّا الإطار القانوني الناظم لعمل الجمعيات التعاونية يتضمّن مجموعة من التشريعات الرئيسية، أبرزها قانون التعاون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧، الذي يعدّ المرجع الأساسي لتنظيم عمل الجمعيات التعاونية. كما يشمل النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٦، الذي أقرّ تنفيذًا لأحكام قانون التعاون لتوفير إطار تنظيمي واضح لعمل هذه الجمعيات. إضافة إلى ذلك، يبرز نظام الاتّحادات التعاونية رقم (١٦٦) لعام ٢٠١٦، الذي يهدف إلى تنظيم عمل الاتّحادات التعاونية وتعزيز التنسيق بينها. إلى جانب هذه التشريعات هنالك أهداف الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية (٢٠٢١-٢٠٢٥).

لكنّ قانون التعاون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ يعدّ الإطار القانوني الذي ينظّم تأسيس الجمعيات التعاونية في الأردن، حيث يركّز في معظمه على الأحكام المنظمة لإنشاء وإدارة المؤسسة التعاونية الأردنية التي جاءت بديلاً عن المنظمة التعاونية الأردنية السابقة. وقد حدّد القانون تشكيل المؤسسة واختصاصاتها وصلاحيات مديرها العام، ممّا يعكس تطوّرًا تنظيميًا في هيكلية القطاع التعاوني<sup>٤</sup>. ومن أبرز الفروقات بين هذا القانون والقوانين السابقة هو التغيير في الجهة المسؤولة عن الإشراف على الجمعيات التعاونية، حيث أنشئت بموجب القانون مؤسسة قانونية جديدة تعرف بـ «المؤسسة التعاونية الأردنية». كما نصّ القانون على تأسيس «الاتحاد العام التعاوني الأردني»<sup>٥</sup>، الذي يضمّ جميع الاتحادات التعاونية الإقليمية والنوعية بمختلف أنواعها ومستوياتها داخل المملكة، ممّا يعزّز من تكامل العمل التعاوني، ويسهم في تطوير هذا القطاع بشكل أكثر شمولية وتنظيمًا<sup>٥</sup>.

**على الرغم من أنّ قانون التعاون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٧ يعدّ الإطار القانوني الذي ينظّم تأسيس الجمعيات التعاونية، إلّا أنّه ومع مرور الوقت، أصبح من الضروري إجراء تعديلات جوهرية على نصوص هذا القانون وأحكامه لتعزيز دور المؤسسات التعاونية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتكريس مبادئ المسؤولية والحوكمة الرشيدة في إدارة هذه المؤسسات.**

من بين أبرز القضايا التي تواجه التشريعات التعاونية الحالية هو غياب نصّ قانوني يمنح المؤسسين الحقّ في الاعتراض على قرارات رفض تسجيل الجمعيات التعاونية. على عكس القوانين المقارنة، مثل القانون الفلسطيني، الذي ينصّ على أنّ قرار مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني برفض تسجيل جمعية تعاونية يكون قابلاً للاعتراض أمام رئيس الهيئة خلال شهر من تاريخ صدور القرار. هذا النقص في التشريع الأردني يعدّ عائقاً أمام تحقيق العدالة والشفافية في عملية تأسيس الجمعيات التعاونية.

وتعاني نظم الجمعيات التعاونية في الأردن من غياب أحكام تنظيمية واضحة لعمل لجان الإدارة والمراقبة. باستثناء الحكم القانوني الذي يحظر الجمع بين عضوية لجنة المراقبة ولجنة الإدارة، لا توجد نصوص تحدّد مدة عمل لجنة المراقبة أو المهام التي يمكن أن تقوم بها لضمان الرقابة على سير أعمال الجمعية وصلاحياتها القانونية. كما يفتقر القانون إلى نصوص تلزم لجنة الإدارة بالتعاون والتنسيق مع لجنة المراقبة، ممّا يترك فجوة تنظيمية تؤثر في كفاءة العمل التعاوني. من القضايا المثيرة للجدل في القانون الحالي هو حصر حقّ تصفية الجمعية التعاونية بمدير عامّ المؤسسة التعاونية الأردنية فقط، دون منح أعضاء الهيئة العامة للجمعية الحقّ في التصويت على قرار حلّ الجمعية في اجتماع غير عادي. هذا النصّ يقلّل من دور الأعضاء، ويحدّ من مشاركتهم الفاعلة في اتّخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بجمعيتهم.

4 القانون منشور على صفحة 1683، من عدد الجريدة الرسمية رقم 4199، الصادر بتاريخ 1997 / 4 / 15.  
5 المؤسسة التعاونية الأردنية، jcc.gov.jo.

إنّ هذه القضايا وغيرها تؤكد الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات تشريعية شاملة تهدف إلى تحديث قانون التعاونيات الأردني بما يتماشى مع التطورات الحديثة ومتطلبات الحوكمة الرشيدة. ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات تعزيز حقوق الأعضاء المؤسسين، وضمان الشفافية في عمليات التسجيل، وتنظيم عمل لجان الإدارة والمراقبة بشكل أكثر وضوحًا وكفاءة، بالإضافة إلى منح الهيئة العامة صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الجمعية.

ولتعزيز دور التعاونيات في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وافق مجلس الوزراء في عام ٢٠٢٤ على مشروع «معدّل التعاون». يعدّ «معدّل التعاون» نقلة نوعية في دعم التعاونيات الأردنية، حيث يهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة من خلال تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الإنتاجية، المشروع المعدّل للقانون إطارًا قانونيًا وتنظيميًا واضحًا يساهم في استدامة التعاونيات، ويدعم خطط المملكة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة (٢٠٢٢-٢٠٢٥).<sup>٦</sup>

التعاونيات الزراعية، على وجه الخصوص، ستكون ركيزة أساسية في تنفيذ هذه الخطة، حيث ستوفّر فرص عمل جديدة، وتعزّز دور المجتمعات الريفية. كما أنّ المشروع يعكس التزام الأردن بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يعزّز من مكانة التعاونيات كأداة فعّالة للتنمية الشاملة.

من أبرز مخرجات المشروع إنشاء صندوق التنمية التعاوني ومعهد التنمية التعاوني. يملّ الصندوق نافذة تمويلية مهمّة لدعم المشاريع الإنتاجية والتنموية، حيث سيقدّم المنح والقروض التي تساعد التعاونيات على تحقيق الاستدامة المالية. أمّا المعهد، فسيكون منصة تعليمية وتدريبية تهدف إلى تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية لأعضاء التعاونيات وكوادر المؤسسة، وفق معايير دولية تتماشى مع الاحتياجات الوطنية.<sup>٧</sup>

تعمل المؤسسة التعاونية الأردنية حاليًا على إعداد الأنظمة الخاصة بالصندوق والمعهد، بما يحدّد مهامهما وآليات عملهما لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. كما سيعدّل نظامي الجمعيات والاتحادات التعاونية لتسهيل تأسيسها وتعزيز دورها في تعزيز الحركة التعاونية.

يمثّل «معدّل التعاون» خطوة مهمّة نحو زيادة تمثيل المرأة في مجلس إدارة المؤسسة التعاونية. هذه الخطوة تأتي إدراكًا لدور المرأة المحوري في العمل التعاوني، حيث تشكّل النساء أكثر من ٢٥ ألف عضو من إجمالي ١٣٢ ألف عضو في التعاونيات الأردنية. تعزيز مشاركة المرأة في هذا القطاع يعكس التزام الدولة بتوسيع دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يعزّز من قدرتها على المساهمة في التنمية الوطنية. من المهمّ الإشارة إلى أنّ غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح كان يشكّل عائقًا أمام تطوّر القطاع التعاوني، حيث أدّى إلى خلافات حول الصلاحيات وإضعاف دوره. لذلك، يركّز «معدّل التعاون» على إنشاء اتحاد عامّ تعاوني يديره ممثلو الجمعيات التعاونية، مع حصر دور الدولة في الرقابة والتشريع دون التداخل المباشر.<sup>٨</sup>

٦ تقرير إخباري، صحيفة الغد الأردني.

٧ المصدر السابق.

٨ المرصد السابق.



كما تتضمن التعديلات الجديدة وضع آليات لتنظيم أعمال التعاونيات ومراقبتها لضمان استدامتها وحماية حقوق أعضائها. ويهدف ذلك إلى تعزيز ثقة المجتمع بالتعاونيات وزيادة مساهمتها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

يفتح «معدّل التعاون» المجال أمام الجمعيات التعاونية للعمل بزخم أكبر في مختلف القطاعات الاقتصادية، ممّا يسهم في تحقيق التنمية الشاملة. كما يعزّز من تمثيل القطاع التعاوني في مجلس إدارة المؤسسة التعاونية، مع التركيز على إشراك المرأة بشكل أكبر<sup>9</sup>.

## الطبيعة القانونية للمؤسسة التعاونية الأردنية والمهام المسندة إليها

تعدّ المؤسسة التعاونية الأردنية إحدى المؤسسات الرسمية في الأردن، حيث أنشئت بموجب قانون التعاون لعام ١٩٩٧، الذي منحها شخصية قانونية مستقلة، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبفضل هذه الصفة، أصبحت المؤسسة قادرة على تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإبرام العقود المختلفة، وقبول التبرعات والهبات وفقاً لأحكام القانون.

ووسّع القانون الأردني من تعزيز الصفة القانونية للمؤسسة التعاونية، حيث اعتبر أموالها أموالاً عامة يتمّ تحصيلها بموجب قانون تحصيل الأموال العامة. كما منحها إعفاءات وتسهيلات مالية مماثلة لتلك التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية. علاوة على ذلك، تخضع حسابات المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة، تأكيداً على اعتبار أموالها أموالاً عامة.

وتهدف المؤسسة إلى الإشراف الكامل على القطاع التعاوني في المملكة، مع التركيز على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعاونيات وأعضائها والمجتمعات المحيية. كما تسعى إلى تعزيز ثقافة الاعتماد على النفس، دون أن تمارس العمل التعاوني بشكل مباشر. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أوكل القانون للمؤسسة مجموعة من المهام الرئيسية التي تعمل من خلالها على تطوير القطاع التعاوني.

ومن مهام المؤسسة، تسجيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والإشراف عليها، وتقديم الإرشاد والخدمات الفنية للجمعيات والاتحادات التعاونية وأعضائها، بما في ذلك متابعة حساباتها والمصادقة على ميزانياتها، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إضافة إلى تأسيس صناديق تعاونية نوعية أو عامة لتمويل مشاريعها، وتنظيم دورات تدريبية وتعليمية متخصصة لأعضاء الجمعيات والاتحادات التعاونية والعاملين فيها. كما تسعى إلى تأسيس معاهد ومراكز تدريبية لتعزيز القدرات التعاونية.

إلى جانب ذلك تنشر المؤسسة الوعي بأهميّة العمل التعاونيّ عبر وسائل الاتّصال المختلفة لتعزيز ثقافة التعاون بين المواطنين، وإعداد مشاريع القوانين والتشريعات ذات الصلة بالقطاع التعاونيّ بهدف تطويره وتنظيمه، وتعزّز المؤسسة التعاون والتسيق مع الجهات الحكوميّة والخاصّة لتمكين الجمعيات والاتّحادات التعاونيّة من تنفيذ برامجها التنمويّة في مختلف القطاعات، وتمثيل القطاع التعاونيّ لدى المنظمات العربيّة والإقليميّة والدوليّة الرسميّة والأهليّة.

من المهمّ الإشارة في هذا الجانب أنّه على الرغم من وجود العديد من المهامّ التي أسندت إلى المؤسسة، إلّا أنّ هناك فجوة واضحة بين الخطط المرسومة والتنفيذ الفعليّ على أرض الواقع. هذا التأخير في التفعيل يعود إلى عدّة أسباب، منها نقص الموارد البشريّة المؤهّلة، وضعف البنية التحتيّة الإداريّة اللازمة لتنفيذ المهامّ بكفاءة وفعاليّة. إضافة إلى ذلك، يبرز غياب الوحدات الإداريّة المتخصّصة كعامل رئيسيّ يعيق تحقيق الأهداف المنشودة. فالمهامّ الملقاة على عاتق المؤسسة تتطلّب تنسيقاً عالي المستوى بين مختلف القطاعات والجهات ذات العلاقة، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظلّ غياب هيكل إداريّ متكامل، بناء على ذلك إنّ إنشاء هيئات ووحدات إداريّة تابعة للمؤسسة التعاونيّة الأردنيّة يعتبر خطوة ضروريّة لتعزيز قدرتها على إدارة وتنفيذ المشاريع بكفاءة.

## رؤية التحديث الاقتصادي ودعم قطاع الزراعة في الأردن

القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات المهمة التي وردت في رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها الأردن عام ٢٠٢٢، حيث تهدف هذه الرؤية إلى دعم وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز الإنتاجية، لذلك قرر مجلس الوزراء في إطار رؤية التحديث الاقتصادي الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون التعاون لسنة ٢٠٢٤م؛ ذلك بهدف دعم وتمكين المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل خصوصاً في المجالات الزراعية. إلى جانب ذلك جرى العمل على تعديل قانون صندوق المخاطر الزراعية بهدف توسعة مظلة الشمول لأكثر عدد من المزارعين، وإصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الأنشطة الزراعية، وتعديل تعليمات ترخيص الأنشطة الزراعية والنباتية والحيوانية، بما ينسجم مع قانون الرقابة، وجرى تعديل تعليمات ترخيص الأنشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة، وتعديل تعليمات تسجيل المبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية واللقاحات وإلغاء حصرية التسجيل وإزالة التداخلات كافة مع القوانين، وإصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الأنشطة الزراعية.

كذلك قامت وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها بتنفيذ ٣٠ مشروعاً وأولوية لعام ٢٠٢٣، ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، جاء ذلك من خلال زيادة السعة التخزينية لمستودعات الحبوب في منطقة الغباوي بحجم تجاوز الـ ١٠٠ ألف طن، ومنح موافقات لـ ٢٠ شركة للاستثمار في ٣٦ ألف دونم من أراضي الحماد والسرحان، ومنح مؤسسة الإقراض الزراعي قروضاً لـ ١٦٦٤ مشروعاً بقيمة إجمالية تجاوزت ١٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٢٣، وتشكيل مجلس الأمن الغذائي وتفعيله، إلى جانب أن نسبة الإنجاز في مشروع إنشاء مجمع الصناعات الزراعية في الأغوار الجنوبية بلغ ٩٥ بالمئة، وإن عدد الحيازات الزراعية المسجلة على (النظام الرقمي) بلغ ١٩٣٤٥ حيازة حتى نهاية ٢٠٢٣.

إلى جانب ذلك جرى العمل على تعديل تعليمات تسجيل المبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية واللقاحات، وإلغاء حصرية التسجيل، وإزالة جميع التداخلات مع القوانين الأخرى، وبرنامج تحفيز إقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على المنتجات الزراعية المحلية في المدن الصناعية، وإنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، كذلك جرى إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة في العام ٢٠٢٢ التي يستمر تنفيذها حتى عام ٢٠٢٥، كما تم استحداث برنامج تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، إضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات لمساعدة المزارعين على مواجهة تداعيات التغير المناخي، ومولت الوزارة ٢٣٣ مزارعاً بأنظمة الري الحديثة الموفرة للمياه من خلال تيسير قروض حسنة، وتمويل ٩٧٧٧ مشروعاً زراعياً من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي بتكلفة ٥٢,٤٨٥ مليون دينار، وفرت ٦٨٢٢ فرصة عمل في قطاع الزراعة، وبلغ حجم العطاءات لاستخدام تقنيات حصاد الأمطار ١٧ عطاء، وإعادة تأهيل مزارعي البادية ضمن ٤٣ موقعا من أصل ٥٠ موقعا، بالإضافة إلى إنشاء وإطلاق نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية وتوثيقها.

## الاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية الأردنية للأعوام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)

تسعى الاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٥ إلى تعزيز المجتمع المحلي من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية في مختلف المجالات، مستندة إلى مبادئ المشاركة والمسؤولية الذاتية والتكافل، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والمساهمة في معالجة تحديات الفقر والبطالة، وقد جاءت هذه الاستراتيجية كاستجابة ضرورية للتعافي من آثار جائحة كورونا التي أثرت في مختلف القطاعات، وتتبنى الاستراتيجية توجهاً جديداً يركز على إنشاء تعاونيات مبتكرة في مجالات مثل الطاقة المتجددة والخدمات المشتركة والمقاولات العمالية، مع إيلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمرأة والعاملين في الاقتصاد غير المنظم. كما تهدف إلى تحسين أداء الجمعيات التعاونية من خلال تحديث التشريعات وتوفير بيئة داعمة وبنية تحتية متطورة، ولتنفيذ هذه الأهداف، ستعمل المؤسسة التعاونية على إنشاء معهد التنمية التعاونية لتعزيز الوعي وتنظيم ورش العمل والدراسات، إضافة إلى تأسيس صندوق التنمية التعاونية لتقديم الدعم المالي، وإنشاء مديرية لمراقبة الحسابات التعاونية لضمان الشفافية والاستدامة.

مع ذلك، على الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية، إلا أن هناك بعض الملاحظات على آليات التطبيق التي يمكن في حال تعديلها أن تسهم في تحسين تنفيذها وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية، منها أن التعاونيات تواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها، مما قد يحد من قدرتها على تحقيق أهداف الاستراتيجية، إلى جانب نقص في الوعي العام بأهمية العمل التعاوني ودوره في التنمية. إضافة إلى ذلك تعاني بعض المناطق من ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما قد يؤثر في قدرة التعاونيات في تلك المناطق على تحقيق أهدافها.

## الجمعيات التعاونية الزراعية

لم يتضمّن قانون التعاون لعام ١٩٩٧ ونظام الجمعيات التعاونية لعام ٢٠١٦ نصّواً واضحة تحدد أنواع الجمعيات التعاونية التي يمكن إنشاؤها، ومع ذلك، تمّ تحديد عشرة أنواع من الجمعيات التعاونية التي تسجّل لدى المؤسسة التعاونية الأردنية، استناداً إلى قرار صادر عن مجلس إدارة المؤسسة لهذه الغاية. وفي هذا السياق، أعدت المؤسسة مسوّدة تعليمات تنفيذ أحكام نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ٢٠٢٣، الصادرة بموجب المادة (٣٥) من النظام ذاته. وقد حدّدت هذه التعليمات تصنيفات الجمعيات التعاونية بناء على الأنشطة والأعمال المحددة في أنظمتها الداخلية.

ولأنّ الجمعيات التعاونية الزراعية تعدّ تساهم في تعزيز التنمية الزراعية وتحقيق الاستفادة في هذا القطاع الحيوي، ضمن التصنيف نوعين رئيسيين، الأوّل هو الجمعيات التعاونية الزراعية متعدّدة الأغراض، والتي تضمّ في عضويتها حائزين زراعيين يمتلكون أنشطة زراعية متنوّعة، أمّا النوع الثاني فهو الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصّصة، والتي تركّز على جمع حائزين زراعيين ذوي أنشطة زراعية متشابهة أو متخصّصة في مجال معيّن.

في السياق ذاته أصدر مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الأردنية تعليمات خاصّة تسمّى «تعليمات الجمعيات التعاونية الزراعية رقم (١) لسنة ٢٠٢٢»، استناداً إلى أحكام المادة (٣٥) من نظام الجمعيات التعاونية. تهدف هذه التعليمات إلى تنظيم العمل الزراعيّ وتوضيح الإجراءات اللازمة لتصويب أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية بما يتماشى مع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد. وقد شملت التعليمات تعريف النشاط الزراعيّ وفقاً للدليل الوطني لتصنيف الأنشطة الاقتصادية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إضافة إلى تحديد الحيازات الزراعية والأنشطة المرخّصة من قبل وزارة الزراعة. ويعرف الحائز الزراعيّ بأنّه كلّ شخص طبيعيّ أو معنويّ يدير حيازة زراعية، سواء كان مالِكاً أو مستأجراً، شريطة أن يكون لديه رقم حيازة صادر عن وزارة الزراعة. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز كفاءة العمل الزراعيّ وضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

## دور التعاونيات في دعم القطاع الزراعي

تعدّ التعاونيات الزراعية إحدى الأدوات الفعّالة التي تساهم في تطوير القطاع الزراعيّ وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تؤدّي دوراً محورياً في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، وزيادة الإنتاجية، ومواجهة التحدّيات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي. وفي ظلّ التحدّيات المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم مثل تغيّر المناخ، والنموّ السكانيّ، وضغوط الأسواق العالمية، أصبحت التعاونيات الزراعية ضرورة ملحة لتحقيق الأمن الغذائيّ وتعزيز التنمية الريفيّة.

وتسعى التعاونيات الزراعية إلى تحقيق أهداف متعددة تصبّ جميعها في مصلحة المزارعين والمجتمعات الريفيّة. من أبرز هذه الأهداف تحسين الإنتاجيّة الزراعيّة من خلال توفير الموارد والخدمات بأسعار معقولة. تشمل هذه الموارد توفير البذور عالية الجودة، والأسمدة، والمبيدات الزراعيّة، التي تعدّ عناصر أساسيّة لتحقيق إنتاج زراعيّ مستدام. كما تقدّم التعاونيات خدمات الإرشاد الفنيّ والتدريب على أفضل الممارسات الزراعيّة، ممّا يساهم في رفع كفاءة المزارعين وتعزيز مهاراتهم.

إلى جانب ذلك، تلعب التعاونيات دورًا مهمًا في تشجيع الابتكار واستخدام التقنيّات الحديثة. فمن خلال توفير المعدّات الزراعيّة المتطوّرة وتقديم الدعم الفنيّ، تمكّن التعاونيات المزارعين من تحسين جودة منتجاتهم وزيادة الإنتاجيّة. كما تعمل على تعزيز الوعي بأهميّة الزراعة المستدامة، ممّا يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعيّة للأجيال القادمة.

إحدى التحدّيات الرئيسيّة التي تواجه المزارعين هي الوصول إلى الأسواق وبيع منتجاتهم بأسعار عادلة. وهنا يأتي دور التعاونيات الزراعيّة في تنظيم عمليّات التسويق الجماعيّ، ممّا يتيح للمزارعين فرصة أكبر للتفاوض مع المشترين والحصول على أسعار تنافسيّة. هذا التنظيم لا يقتصر فقط على تحسين القدرة التفاوضيّة للمزارعين، بل يساهم أيضًا في تقليل تكاليف التسويق والنقل.

علاوة على ذلك، توّفر التعاونيات منصّات تتيح للمزارعين التعاون مع بعضهم البعض لتبادل المعلومات والخبرات حول الأسواق ومتطلّباتها. هذا التفاعل يعزّز من قدرتهم على اتّخاذ قرارات مستنيرة بشأن توقيت بيع المنتجات واختيار الأسواق المستهدفة.

في ظلّ التغيّرات المناخيّة المتسارعة، تواجه الزراعة تحديّات كبيرة تؤثّر في الإنتاجيّة واستدامة الموارد. تلعب التعاونيات الزراعيّة دورًا حيويًا في مواجهة هذه التحدّيات من خلال تعزيز استخدام تقنيّات الزراعة الذكيّة وتقديم حلول مبتكرة لإدارة الموارد المائيّة والتربة. كما تعمل على نشر الوعي بين المزارعين حول أهميّة التكيّف مع التغيّرات المناخيّة وتبني ممارسات زراعيّة مستدامة.

إضافة إلى ذلك، تساهم التعاونيات في تعزيز قدرة المجتمعات الريفيّة على الصمود أمام الكوارث الطبيعيّة من خلال توفير شبكات دعم قويّة وخطط طوارئ فعّالة. هذا الدور يجعلها شريكًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ للمزارعين.

## دور التعاونيات الزراعية في دعم الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية

دور التعاونيات الزراعية في دعم الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية لا يقتصر دور التعاونيات الزراعية على تحسين الإنتاجية فقط، بل يمتدّ ليشمل تعزيز التنمية الريفية بشكل عامّ. فهي تساهم في خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، ممّا يساعد على تقليل معدلات البطالة والهجرة إلى المدن. كما تعمل على تحسين البنية التحتية في هذه المناطق من خلال الاستثمار في مشروعات مثل بناء مراكز تخزين المنتجات الزراعيّة وشبكات النقل.

من جهة أخرى، تعدّ التعاونيات أداة فعّالة لتحقيق الأمن الغذائيّ، حيث تضمن استمرارية الإنتاج الزراعيّ وتوفير الغذاء بأسعار معقولة للسكّان. كما أنّها تعزّز من قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائيّة.

## دور التعاونيات في الحد من التغير المناخي

تساهم التعاونيات في الحدّ من التغير المناخيّ من خلال تعزيز العمل الجماعيّ وإيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية. حيث يمكن للتعاونيات أن تعمل على تعزيز المعرفة المشتركة، ممّا يساعد المجتمعات على مواجهة آثار التغير المناخيّ بشكل أكثر فعّالية. كما أنّها تساهم في تحسين إدارة الموارد وتحقيق الأمن الغذائيّ، ممّا يقلّل من الانبعاثات الكربونية، ويعزّز الاستدامة البيئية.

تسعى التعاونيات الزراعيّة إلى تعزيز الوعي البيئيّ بين العاملين في قطاع الزراعة من خلال تنظيم ورش عمل وحملات توعويّة تهدف إلى تسليط الضوء على أهميّة تبني ممارسات زراعيّة مستدامة. وتتناول هذه الفعاليّات موضوعات متعدّدة تشمل تقليل الانبعاثات الكربونية، والحفاظ على الموارد الطبيعيّة، والتكيّف مع التغير المناخيّ الذي يترك تأثيرات واضحة على الإنتاج الزراعيّ والبيئة. كما تعمل هذه الجهود على تمكين العاملين من فهم أفضل للتحديات البيئية الحاليّة وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتطبيق حلول عمليّة تساهم في حماية البيئة وتعزيز استدامة القطاع الزراعيّ على المدى الطويل<sup>12</sup>، إلى جانب ذلك تساهم التعاونيات بشكل فعّال في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعيّة. وتشمل هذه الجهود مبادرات مثل زراعة الأشجار لمكافحة التصحرّ وتحسين جودة الهواء، إضافة إلى ذلك تحسين إدارة المياه عبر تقنيّات حديثة تضمن الاستخدام الأمثل لهذا المورد الحيويّ. كما تركّز التعاونيات على تطوير أنظمة ريّ مستدامة تقلّل من هدر المياه، وتعزّز الإنتاجية الزراعيّة، ممّا يساهم في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المجتمعات المحليّة والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة<sup>13</sup>.

موقع عمان نت الإخباري، تقرير التغير المناخي في الأردن: تحديات وتأثيرات ودور الشباب والمجتمع المدني في التصدي لها. موقع صحيفة الغد الأردني.

في العديد من الدول، أثبتت الجمعيات التعاونية نجاحها في تخفيف آثار التغير المناخي من خلال دعم المزارعين لمواجهة تحديات التغير المناخي وتحسين ظروفهم الاقتصادية، على سبيل المثال في المغرب، ساهمت الجمعيات في تقديم تقنيات الري بالتنقيط، مما أدى إلى تقليل استهلاك المياه وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل ندرة المياه.

أما في الهند، فقد ركزت الجمعيات على تمكين المزارعين من خلال برامج تدريبية حول الزراعة العضوية، مما انعكس إيجابيًا على جودة المنتجات الزراعية وزيادة دخل المزارعين. هذه الأمثلة تظهر كيف يمكن للجمعيات التعاونية أن تكون أداة فعالة للتكيف مع التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

## التحديات التي تواجه قطاع التعاونيات الزراعية في الأردن

تعدّ التعاونيات الزراعيّة ركيزة أساسيّة في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الزراعيّ، حيث تسهم في تحسين الإنتاجيّة، تعزيز الأمن الغذائيّ، وزيادة دخل المزارعين. مع ذلك، تواجه هذه التعاونيات العديد من التحديات التي تعرقل تحقيق أهدافها وتحدّ من قدرتها على النموّ والتطوّر، على سبيل المثال صعوبة الحصول على قروض وضعف توفر العمالة الماهرة وصعوبة تسويق المنتجات وضعف الخبرات لدى العاملين، في حين تتمثّل تحديات الجمعيات النسائيّة بنقص التمويل وضعف التسويق وارتفاع أسعار الموادّ الأوليّة وعدم كفاية الدعم الحكوميّ وقضايا الإدارة وشحّ التمويل، إضافة إلى تحديات الحصول على التراخيص وضريبة الدخل التي تمثّل تهديدًا للقطاع التعاونيّ النسائيّ.

تفصيليًا تواجه التعاونيات الزراعيّة تحديًا كبيرًا يتمثّل في قدم التشريعات والقوانين التي تنظّم عملها. في كثير من الأحيان، تكون هذه التشريعات غير متناسبة مع احتياجات العصر ومتطلّبات السوق الحديث، ممّا يعيق قدرة التعاونيات على العمل بكفاءة. وتعاني معظم التعاونيات الزراعيّة من ضعف في الموارد الماليّة، ممّا يحدّ من قدرتها على الاستثمار في تطوير البنية التحتيّة أو تحسين الخدمات المقدّمة للأعضاء. إضافة إلى ذلك، تواجه هذه التعاونيات صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة؛ بسبب قلّة الضمانات أو ارتفاع تكاليف الاقتراض. يمكن التغلّب على هذا التحديّ من خلال تشجيع إنشاء صناديق تمويل زراعيّة متخصصة، وتوفير قروض ميسّرة للتعاونيات بشروط مرنة.

ولا يزال العمل الجماعيّ يواجه تحديًا كبيرًا في العديد من المجتمعات الريفيّة، حيث تهيمن ثقافة العمل الفرديّ على طريقة التفكير. هذا الأمر يقلّل من فعالية التعاونيات، ويضعف قدرتها على تحقيق التكامل بين أعضائها.



كما يشكّل تفتيت الملكية الزراعية تحديًا رئيسيًا للتعاونيات، حيث يؤدي تقسيم الأراضي إلى صعوبة استغلالها بشكل اقتصادي. هذا الوضع يحدّ من قدرة التعاونيات على تنفيذ مشاريع زراعية كبيرة أو استخدام تقنيات حديثة.

هذا وتفتقر العديد من التعاونيات الزراعية إلى القدرة على تشكيل اتّحادات نوعية قويّة تمثّل مصالحها، وتعمل على تعزيز مكانتها في السوق. هذا الضعف يؤدي إلى تشتت الجهود وغياب التنسيق اللازم لتحقيق الأهداف المشتركة.

في السياق ذاته يعدّ التسويق أحد أهمّ التحديات التي تواجه التعاونيات الزراعية، حيث تعاني العديد منها من صعوبة الوصول إلى الأسواق المحليّة والدوليّة نتيجة غياب استراتيجيات تسويقية فعّالة أو ضعف البنية التحتية اللازمة للتخزين والنقل.

وتعاني العديد من التعاونيات من نقص في مدخلات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات بأسعار معقولة وجودة عالية. هذا النقص يؤثر سلبيًا على الإنتاجية، ويزيد تكاليف الزراعة. يمكن التغلّب على هذا التحدي من خلال إنشاء شراكات مع الموردين المحليين والدوليين لتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى دعم البحث العلمي لتطوير بدائل محليّة مستدامة.

## البدائل والحلول<sup>14</sup>

تواجه التعاونيات الزراعية تحديات متنوّعة تتطلّب حلولًا استراتيجية لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه الحلول تحديث القوانين والأنظمة لتكون أكثر مرونة وملاءمة للمعايير الدوليّة، مع تسهيل الإجراءات الإداريّة والضريبية وتقديم حوافز لإنشاء تعاونيات جديدة في مجالات مبتكرة، وتشجيع المزارعين على تأجير أو دمج الأراضي ضمن إطار تعاوني يضمن حقوق الجميع يعزّز من الفوائد الاقتصادية. كما أنّ تعزيز التوعية بأهميّة العمل الجماعي من خلال برامج تدريبية وورش عمل موجّهة للمزارعين وأعضاء التعاونيات يعدّ خطوة أساسية.

إلى جانب توفير الدعم الفني واللوجستي للتعاونيات والانضمام إلى اتّحادات نوعية تعنى بتطوير القطاع الزراعي يمكن أن يساهم في تعزيز الاعتماد على الذات. هذا يتطلّب الاستثمار المستدام في الموارد المتاحة، سواء كانت ماليّة أو بشريّة أو طبيعيّة، ممّا يحقّق منافع اقتصادية واجتماعية لأعضاء التعاونيات.

ومن المهم التوسّع في مجالات جديدة مثل الطاقة المتجدّدة والخدمات المشتركة، وإنشاء تعاونيات متعدّدة الأطراف تضمّ مختلف أصحاب المصلحة، يعزّز تكامل الجهود، ويرفع كفاءة العمل التعاوني. كما أنّ إشراك الشباب والمرأة والعمال في الاقتصاد غير المنظم يتطلّب مبادرات موجّهة توفر التدريب والتمويل اللازمين لتمكينهم من المشاركة الفعّالة.

كذلك يتوجب إعفاء الجمعيات التعاونية من الضرائب وزيادة تمثيل القطاع الخاص في مجالس إدارتها يمكن أن يعزز كفاءة اتخاذ القرار، ويوفر خبرات متنوعة. كذلك، إنشاء نافذة تمويلية مخصصة للتعاونيات أو إعادة إحياء البنك التعاوني لتوفير التمويل بشروط ميسرة يعدّ أمرًا ضروريًا. ويمكن أيضًا إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتوفير التقنية الحديثة والتمويل اللازم.

في السياق ذاته من الأهمية تطوير منصات إلكترونية لتسويق المنتجات الزراعية وربط المزارعين بالمشتريين مباشرة يقلل الاعتماد على الوسطاء، ويزيد العوائد المالية. كما أنّ تنوع مصادر التمويل من خلال إطلاق مشاريع استثمارية صغيرة أو الحصول على قروض ميسرة يمكن أن يساهم في استدامة التعاونيات، وتوفير برامج تدريبية مستمرة لتحسين المهارات الإدارية والفنية لأعضاء الجمعيات، إلى جانب إنشاء صناديق دعم طارئة لمواجهة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو تقلبات الأسواق، يساعد على حماية المزارعين من الخسائر الكبيرة. وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة مثل الزراعة العضوية والزراعة الذكية مناخيًا يعزز الإنتاجية، ويقلل التأثير السلبي على البيئة.

لضمان نجاح هذه الحلول، يجب توفير دعم حكومي قويّ يشمل تسهيلات مالية وتشريعية، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في تعزيز الوعي بأهمية العمل التعاوني ودعم المنتجات المحلية.

ختامًا، إنَّ مستقبل القطاع الزراعيّ والعاملين فيه يعتمد على مدى القدرة على مواجهة التحدّيات الحالية واستغلال الفرص المتاحة، خاصّة أنّ التحدّيات متعدّدة، بدءًا من ندرة الموارد المائية وصولًا إلى التغيّرات المناخية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وعليه يمكن القول إنّ التعاونيات الزراعيّة تعدّ ركيزة أساسية في تعزيز القطاع الزراعيّ الأردنيّ، حيث تسهم في تحسين الإنتاجية، وتعزيز الكفاءة، ودعم صغار المزارعين من خلال توفير الموارد والخدمات اللازمة، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومستدامة من خلال تعزيز مفهوم الاقتصاد التشاركيّ، وتوفير منصات للتدريب والتطوير، وتشجيع استخدام التقنيّات الحديثة في الزراعة.

ولضمان استمراريّة ونجاح هذه التعاونيات، يصبح من الضروريّ أن تعمل الجهات المعنية، سواء الحكوميّة أو الخاصّة، على دعمها من خلال وضع سياسات تشريعيّة مرنة تسهل عملها، وتعزّز من دورها. كما أنّ تقديم الحوافز الماليّة والتشجيع على إقامة شراكات مع المنظّمات الدوليّة يمكن أن يسهم في تعزيز دور التعاونيات في التنمية الزراعيّة. أخيرًا، يجب التركيز على زيادة الوعي بين المزارعين حول فوائد التعاونيات ودورها في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة قدرتهم التنافسيّة في الأسواق، علاوة على ذلك، فإنّ دعم النساء العاملات في الزراعة من خلال هذه التعاونيات يساهم في تمكينهنّ اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ممّا يعزّز من دورها في التنمية الزراعيّة، ويضمن استدامة مشاركتهنّ الفعّالة في هذا القطاع الحيويّ.



تمكين  
TAMKEEN  
مركز الأبحاث والدراسات  
For legal aid and human rights

E-mail: [Media@tamkeen-jo.org](mailto:Media@tamkeen-jo.org)

Al-Madina Al-Munwra St,  
Building #197 | 3rd Floor

Tel: + 962 5539501  
Mobile: + 962 797847997